

## "التحديات القانونية للتنمية المستدامة في فلسطين"

(Legal Challenges for Sustainable Development in Palestine)

الباحث/

أحمد عبد المالك سويلم أبو درابي (1)

## الملخص

تساهم التنمية المستدامة في تطور ورقي المجتمعات لذلك هي ذات أهمية قصوى، كما أنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدائرة داخل المجتمع وبين المجتمعات، وهو الأمر الذي يستدعي تدخل القانون بفرعية الدولي والوطني لتنظيم هذه العلاقات وتحقيق التنمية المستدامة لأهدافها، ولقد جاءت هذه الدراسة لبيان ذلك الأمر وتوضيح مفاهيمه وشرح موضوعاته ومن ثم التحقق من تواجده على المستوى المطلوب في فلسطين؛ فمن خلالها تبين أن واقع التنمية المستدامة في فلسطين ليس على المستوى المأمول فهي تواجه عديد التحديات، لعل أخطرها التحديات السياسية التي كان لها الأثر الأعظم في عدم قيام القانون بالدور المأمول منه في تأطير أبعاد التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق أهدافها.

## Abstract

Sustainable development contributes to the development and advancement of societies, so it is of paramount importance as it is considered an integral part of the relations within society and between societies, which requires the intervention of international and national law to regulate these relations and achieve sustainable development for its objectives, and this study came to clarify this matter and clarify its concepts, explaining its topics, and then verifying its presence at the required level in Palestine; Through it, it was found that the reality of sustainable development in Palestine is not at the hoped-for level, as it faces many challenges, perhaps the most serious of which are the political challenges that had the greatest impact on the law's failure to play the role hoped for in framing the dimensions of sustainable development and contributing to achieving its goals.

## المقدمة

من خصائص العلوم بصفة عامة إنسانية كانت أو تقنية أنها تكون دائماً في حالة تطور مستمر مع مرور الزمن، وهذا حال علم التنمية المستدامة الذي مر بمراحل من التطور جعلته علماً ترى فيه البشرية النجاة من مشكلات الحاضر والأمان من مخاطر المستقبل، وذلك بعد أن كان فكرة بسيطة<sup>(1)</sup>، وفي ذلك

(1) انحدرت فكرة التنمية المستدامة من غابات أوروبا حيث ابتدعها المزارعون في القرن الثامن عشر وهو الوقت الذي بدأ الأوربيون فيه بالغلو وتقطيع أشجار الغابات وذلك لإرتباط الاقتصاد به، حيث عالجوا هذا الغلو بالغابات المستدامة فوسعوا مساحة زراعة الأشجار لتعويض المفقود ونظموا قطعها. النور. آدم عز الدين: " التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، دون ناشر، 2011، ص2.

يعتبر القانون أداة التنظيم الأساسية لنشاط الإنسان داخل المجتمع ليحفظ كينونته واستمراريته وهو ذاته مقصد التنمية المستدامة؛ بذلك كانت التشريعات القانونية أحد أهم الوسائل التي من خلالها تقوم الدولة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن هنا نشأت العلاقة الطردية بين القانون والتنمية المستدامة، فكلما أزهرت القوانين بالتجدد والشمول أثمرت التنمية المستدامة بتحقيق أهدافها، وكلما وهنت القوانين وقصرت أصاب التنمية المستدامة التأخر والضياع، لذا تحرص الأمم المتقدمة على إقرار تشريعات قانونية بكيفية متناسقة تشمل أبعاد التنمية المستدامة المتعددة، وتكون قادرة على تحقيق أهدافها، غير أن حقيقة الأمر في فلسطين تبدو مغايرة تماماً لما يجب أن تقوم به التشريعات تجاه التنمية المستدامة، فواقع التشريع في فلسطين هو واقع سيء على وجه العموم ما أثار سلباً على واقع التشريعات التي تستهدف التنمية المستدامة؛ فكانت تحدياً إضافياً لتحديات التنمية المستدامة في فلسطين.

#### الأهمية

لموضوع هذا البحث أهمية مزدوجة فهو ذا أهمية نظرية بالنظر إلى أنه موضوع يخدم الإنسانية، ويسعى إلى رفعتها وتطورها وحماية الكون من تجاوزات الإنسان إضافة إلى أنه يعتبر الأول من نوعه في تسليط الضوء على التحديات القانونية التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين، كما أنه ذو أهمية تطبيقية، فهو يساهم في إبراز التحديات القانونية التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين ببيان مدى مساهمة التشريعات في تحقيق التنمية المستدامة ولفت نظر المعنيين إلى غياب تلك المساهمة عن التشريع الفلسطيني من أجل التغلب عليه والعمل على إزالة هذا التحدي من طريق التنمية المستدامة في فلسطين، ما يشكل حلاً لأحد أهم المعضلات الاستراتيجية التي تواجه الشعب الفلسطيني.

#### الأهداف

- توضيح مفهوم التنمية المستدامة والمشاركة في نشره.
- المساهمة في إبراز تحديات التنمية المستدامة في فلسطين.
- توضيح دور التشريعات في تحقيق التنمية المستدامة.
- بيان القصور التشريعي تجاه التنمية المستدامة في فلسطين.
- المساهمة في تفعيل دور القانون لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

#### الإشكالية

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في غموض الدور التشريعي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة ما جعل السلطات العامة تركز على العمليات الإحصائية وتقديم الأرقام وإغفال الوسيلة الأهم لتحقيق التنمية المستدامة ألا وهي إصدار تشريعات متعددة تعالج مختلف أبعاد التنمية المستدامة وتشملها بنظام تشريعي مُنسّق ومتكامل من شأنه تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، من هنا تَمَثَّل الإشكال الرئيس لهذا البحث في التساؤل التالي: ما مدى مساهمة التشريعات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة في

#### فلسطين؟

## الأسئلة

- ما التنمية المستدامة؟
- ما تحديات التنمية المستدامة في فلسطين؟
- أين يكمن دور التشريعات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما مدى استجابة التشريعات لمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين؟

## المنهج

في بحثنا المتعلق بالتحديات القانونية التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين<sup>(1)</sup>؛ نحن بحاجة إلى وصف ظاهرة معينة وجمع بيانات ومعلومات حولها، وتحليل نتائج تلك البيانات، لذلك اعتمدنا المنهج الوصفي لوصف حالة التنمية المستدامة في فلسطين وبيان التحديات القانونية التي تواجهها، مستخدمين نمط التحليل لتحليل المعلومات الواردة في الخصوص واستنتاج الحقائق الظاهرة منها، جاهدين لأن تكون مفردات هذا البحث واضحة ومتناسقة بالقدر الذي تجيب فيه عن أسئلة الدراسة لنصل في نهاية الدراسة إلى حلول واقعية ومنطقية تساهم في حل إشكالية الدراسة.

## الهيكلية:

أعتمد الباحث في اعداده لمخطط الدراسة التقسيم الثنائي حيث تكونت الدراسة من مطلبين شمل كل واحد منها فرعين، وذلك في سبيل احتواء مواضيع الدراسة ضمن إطار وعناوين واضحة ومنضبطة تشير إلى حقيقة مسائل الدراسة، وذلك دون تشعب يخلط الأفكار أو اختصار يضيعها.

**العنوان: التحديات القانونية للتنمية المستدامة في فلسطين.**

**المطلب الأول: نفاذ التنمية المستدامة في فلسطين.**

**الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة.**

**الفرع الثاني: واقع التنمية المستدامة في فلسطين.**

**المطلب الثاني: مدى استجابة التشريعات الفلسطينية لمتطلبات التنمية المستدامة.**

**الفرع الأول: دور القانون في تحقيق التنمية المستدامة.**

**الفرع الثاني: أثر القصور التشريعي على التنمية المستدامة في فلسطين.**

## الفهرس

**470 الملخص**

**470 المقدمة**

(1) منهج البحث العلمي هو مجموعة القواعد والأسس المستخدمة من أجل الوصول إلى الحقيقة، وتعتبر هذه الأسس المنهجية بمثابة المرشد الذي يسترشد به الباحث حتى تتسم دراسته بالدقة والموضوعية، حيث يتم اختيار المنهج المناسب لدراسة ما حسب طبيعة هذه الدراسة.

المطلب الأول: نفاذ التنمية المستدامة في فلسطين. 473

الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة. 473

الفرع الثاني: واقع التنمية المستدامة في فلسطين. 477

المطلب الثاني: مدى استجابة التشريعات الفلسطينية لمتطلبات التنمية المستدامة 479

الفرع الأول: دور القانون في تحقيق التنمية المستدامة. 480

الفرع الثاني: أثر القصور التشريعي على التنمية المستدامة في فلسطين. 483

النتائج والتوصيات 486

المراجع 487

المطلب الأول: نفاذ التنمية المستدامة في فلسطين.

يشكل علم التنمية المستدامة في ذاته أهمية عظيمة تجعل الدول تتهاافت على الاستفادة من عناصره وأبعاده وتحويلها إلى سياسات واقعية تنهض بمجتمعاتها؛ فهو علم نظري وتطبيقي في آن واحد، أي أنّ أفكاره النظرية بحاجة إلى تطبيق على أرض الواقع كي يُنتج علم التنمية المستدامة آثاره، وحيث يلامس هذا التطبيق مكونات الدولة ومجتمعها فهو يتأثر بها إيجاباً وسلباً، لذلك نرى التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تحظى باهتمام واسع وتكون على رأس أولويات الحكومة والمجتمع، فهي هناك في أبهى صورها، أما دول العالم الثالث فهي أبعد ما تكون عن مفاهيم التنمية المستدامة، في سبيل هذا الأمر سنتناول بالدراسة خلال هذا المطلب ماهية علم التنمية المستدامة وذلك عبر (الفرع الأول) الذي يهتم ببيان معنى ومفهوم التنمية المستدامة وبنقاش تعريفاتها كما أنّه يُسلط الضوء على التطور التاريخي لها. وكون فلسطين أحد دول العالم الثالث فإنّ واقع التنمية المستدامة فيها (الفرع الثاني) يتصف بالانحدار والدونية لأسباب متفاوتة يرجع بعضها لحالة الاحتلال العسكري الذي تخضع إليه فلسطين منذ زمن بعيد والبعض الآخر متعلق بأسباب سياسية ومجتمعية واقتصادية وطنية<sup>(1)</sup>.

الفرع الأول: ماهية التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة في فلسفتها مفهوم أخلاقي، يحمل من الرُقي والحضارة ما يجعل عالمنا يزداد تطوراً وازدهاراً، فهي تعتمد على تغيير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده، بدوره يتناول هذا الفرع بالبحث والتدقيق النشأة التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة فَيبين كيف نشأ هذا المفهوم والجهة التي عملت على إخراجها من طور الفكرة إلى طور التنظيم والرعاية والحشد، بعد أن يتناول التعريف الأول له والتعريفات الفقهية التي أعقبته، فبذلك يتضح للقارئ

(1) كمال. فراحتية: "التنمية المستدامة"، الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، سبتمبر 2018، ص278.

مفهوم التنمية المستدامة ويهيئ ذهنه لتقبل المعلومات المتعلقة بالتحديات القانونية للتنمية المستدامة في فلسطين<sup>(1)</sup>.

التنمية هي: "ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل"، وحيث أن مواضيع ارتقاء المجتمع متعددة ومتنوعة، فإن مفهوم التنمية يعتبر من المفاهيم الشمولية من حيث الموضوع، فقد يكون موضوع التنمية البيئة فنطلق عليها التنمية البيئية وقد يكون الإنسان فنطلق عليها التنمية البشرية، وفي العقود الأخير طفى إلى السطح مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية المستمرة أو المتواصلة، وهو مفهوم يختلف عن سابقه من مفاهيم التنمية فلفظ مستدامة ليس موضوعاً من مواضيع التنمية، بل صفة لها، ما يعني تعدد موضوعاته وأبعاده بحكم تعدد موضوعات المفهوم الأساس له وهو التنمية، ما يدعونا إلى التعرف على دلالات كلمة مستدامة إذ ما اقترنت بمفهوم التنمية وبعبارة أخرى ماهية مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها<sup>(2)</sup>.

عُرِّفت التنمية المستدامة لأول مرة بأنها التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم<sup>(3)</sup>، ثم توالى التعريفات التي انصبغت بطبيعة وصفة مقديها، فقد عرّفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد، وعُرِّفت في قاموس Webster بأنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها جزئياً أو كلياً<sup>(4)</sup>. كما تم تعريفها بشكل موسع وأكثر تفصيلاً فقيل: أنها التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة<sup>(5)</sup>.

(1) العلاقة بين الأخلاق والتنمية هي علاقة أصيلة ومتجذرة فالأخيرة تعتبر من مكارم الأخلاق كيف لا وهي تدعو إلى الحفاظ على علاقة الإنسان بالطبيعة التي يعيش فيها والمجتمع الذي يعيش وسطه والإحسان إليهما. أبو زنت. ماجدة وغنيم. عثمان: " التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، عمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص20.

(2) أبو النصر. مدحت ومحمد. ياسمين مدحت: " التنمية المستدامة-مفهومها-أبعادها-مؤشراتها"، القاهرة، الجمهورية العربية للنشر، الطبعة الأولى، 2017، ص17

(3) يعتبر هذا التعريف من أكثر التعريفات ضيقاً وتحديداً فقد أغفل الجوانب العملية للتنمية المستدامة لذلك يجب الاستعانة بتعريفات أخرى أكثر تفصيلاً ودقة لأن التحديد الضيق والتفسير الموسع أمران غير محمودين في مجال تعريف المفاهيم

(4) شيلي. إلهام وقيرة. خالد ويونمري. رابح: أبعاد التنمية المستدامة وآليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية، الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، عدد2، ديسمبر 2019، ص104.

(5) بالرغم من اختلاف التعاريف حول التنمية المستدامة، بين التعاريف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية والبيئية، إلا أنها تصب في معنى واحد، هو تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة. ميلود.

من التعريفات السابقة للتنمية المستدامة وبالنظر إلى التطور المستمر لمتطلبات المجتمع التي لم تعد تقبل بفكرة انحسار دور التنمية في تلبية الحاجات الاستهلاكية دون الالتفات إلى أبعاد التنمية الأخرى نجد أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاث أبعاد: أولها البعد الاقتصادي الذي يضمن استدامة نمو الدخل القومي الإجمالي بجوانبه الكمية والنوعية دون أن يكون هذا النمو على حساب الأجيال القادمة. ثانيها البعد البيئي فالتنمية المستدامة لا تتحقق دون وجود بيئة جيدة يحافظ عليها لضمان استمرار التوازن البيئي لسنوات المستقبل، حيث لا يعتد على حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة جيدة ومتوازنة. أما البعد الثالث فهو البعد الاجتماعي الذي يهتم بما يجعل الأفراد قادرين على الحصول على متطلباتهم الكمية والنوعية إلى جانب تنمية قدراتهم من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم مع ضرورة العمل من أجل القضاء على الفقر وتطبيق مبدأ عدالة التوزيع؛ الأمر الذي سيجعل منهم أفراد صالحين لتفهم التنمية المستدامة وراغبين في تحقيقها وساعين لذلك<sup>(1)</sup>.

تاريخياً تكونت فكرة التنمية المستدامة بفعل مخرجات نادي روما عام 1972 الذي دار تحت عنوان (وقف التنمية)<sup>(2)</sup>، حيث انقسم الباحثون فيه إلى قسمين: الأول يرى أن التنمية يجب أن تستمر دون الالتفات إلى إفرزاتها، أما الثاني فقد رأى أن التنمية لا بد أن تُقَيَّد بالحفاظ على البيئة، وبذلك انطلق شعاع التنمية المستدامة، ليتطور الأمر بعد ذلك ويُذكر مفهوم التنمية المستدامة على سبيل الذكر فقط في التقرير الذي أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة عام 1980 الذي حمل عنوان (الاستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة)؛ لينتهي بذلك صدور مفهوم التنمية المستدامة واكتسابه صفة الرسمية من خلال تقرير برونتلاند الذي أطلق عليه عنوان: "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام 1987<sup>(3)</sup>.

بعد ذلك انتقل مفهوم التنمية المستدامة من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة الأعمال حين نال التزكية الرسمية عام 1992 من خلال مؤتمر ريو دي جانيرو وبحضور 178 دولة أكدت جميعها على أن جودة

---

ومسعي: "التنمية المستدامة"، مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 122، مارس 2020. راجع أيضاً: النور. آدم عز الدين: "التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص 6.

(1) مسعودي. محمد ومسعودي. علي وإبراهيم. قعيد: "العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة"، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 204. أنظر أيضاً: ميلود. ومسعي: "التنمية المستدامة"، مرجع سابق.

(2) جاء هذا المؤتمر للمطالبة بوقف التنمية نتيجة للأضرار الناتجة عنها فقد كانت تشكل خطراً على البيئة والموارد الطبيعية وحياء الإنسان نتيجة لكون الهدف منها كان وبشكل مطلق يتمثل في جمع أكبر قدر من المال دون الالتفات إلى الضرر الذي يصيب البيئة ويستنزف الموارد الطبيعية ويتعدى على حقوق الأجيال القادمة لذلك جاء هذا المؤتمر تحت عنوان وقف التنمية أي وقف الخطر الداهم تجاه كوكب الأرض وما عليه.

(3) أحمد. ضرار الماضي العبيد: "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، السودان، معهد إسلام العرفة - جامعة الجزيرة،

البيئة وسلامة الاقتصاد مبدآن متكاملان لا يمكن إغفال أحدهما وإعمال الآخر، ثم جاء مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج عام 2002 كأول مؤتمر دولي يحمل اسم التنمية المستدامة، وتمخض عنه اعلان جوهانسبرج 2002 بشأن التنمية المستدامة الذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعية لا مجرد شعار ينادى به<sup>(1)</sup>. ليتعزز بذلك إدراك المجتمع الدولي لأهمية التنمية المستدامة الكبرى فخلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015 تمت المصادقة على خطة التنمية المستدامة 2030 (تحويل عالمنا) وهي عبارة عن برنامج لأجل الناس والكوكب يحوي سبعة عشر هدفاً<sup>(2)</sup> مترابطاً فغالباً النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة موضوع محدد يؤدي إلى تحقيق الأهداف فهي تمثل خارطة طريق شاملة تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع<sup>(3)</sup>.

(1) وقد جاء هذا المؤتمر في إطار استغلال المجتمع الدولي لمخرجات مؤتمر ريو دي جانيرو وتطويراً لها حيث حمل عديد التوصيات الهامة في طليعتها ضرورة الإسراع في تنفيذ الاتفاقيات الأممية الخاصة بالتنمية والبيئة، وإتاحة إمكانية الوصول للمعلومات وتحسين إمكانية استخدام الموارد الطبيعية. المجلس الاقتصادي والاجتماعي-الأمم المتحدة: "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآثاره على اللجنة التحضيرية" 30 نوفمبر 2002، وثيقة تحمل الرقم: E/CN.3/2003/33

(2) أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تتمثل في: الهدف الأول: الحد من الفقر ويعني القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع ويعني القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه ويعني ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. الهدف الرابع: التعليم الجيد ويعني ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين ويعني تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية. الهدف السابع: الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة ويعني ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد ويعني تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية ويعني إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة ويعني الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها: الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة ويعني جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. الهدف الثاني عشر: هو الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ويعني ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. الهدف الثالث عشر: العمل المناخي. الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء. الهدف الخامس عشر: الحياة في البر. الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية. الهدف السابع عشر: عقد الشراكة لتحقيق الأهداف ويعني إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

(3) تتميز هذه الأهداف عن غيرها في أنها تركز على شمولية الجميع، فلا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع؛ وذلك للوصول إلى مائة وتسعاً وستين غاية تتعلق معظمها بكفالة جملة من الحقوق في مقدمتها الحقوق



## الفرع الثاني: واقع التنمية المستدامة في فلسطين.

إنَّ تقبل فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وإقرارها على صعيد واسع هو أمر محمود إلا أنَّ ترجمتها إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية<sup>(1)</sup>، يعتبر مهمة أصعب، نظراً لخضوع العالم لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة والمفقر للدول النامية<sup>(2)</sup>؛ لذلك تعاني البشرية من أخطار جسيمة ضاعفت من تحديات التنمية المستدامة وجعلت تحقيق أهدافها أمراً صعباً<sup>(3)</sup>، هذه التحديات تختلف زماناً ومكاناً كما أنَّ أسبابها ليس واحدة لذلك كان من الواجب التطرق في هذا الفرع إلى التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين وذلك من خلال مناقشة الوضع القائم فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة الثلاث: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، كي يكون طرحنا منهجياً ومنظماً؛ قادر على شرح واقع التنمية المستدامة في فلسطين شرحاً علمياً وافياً وكافياً<sup>(4)</sup>.

تعتبر البيئة من أهم مرتكزات التنمية المستدامة غير أنَّ هذا المرتكز الأساس يعاني أشد المعاناة في فلسطين، فإذا ما أردت التحدث عن المياه تجد أنَّ الغالبية العظمى من مياه المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 غير صالحة للشرب كما أنَّ جانب كبير من المياه الجوفية تتعرض للسرقة من قبل قوات الاحتلال بجانب تلوثها نتيجة عدم معالجة مياه الصرف الصحي التي تؤثر أيضاً على الثروات البحرية. أكدت مؤشرات التنمية المستدامة على كون معضلة المياه تشكل واحدة من أصعب القضايا البيئية التي تؤثر على جودة البيئة في فلسطين، حيث تشير الاحصائيات إلى أنَّ نصيب الفرد الفلسطيني من المياه وخاصة في قطاع غزة يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويرجع ذلك إلى نقص الموارد المائية وسوء إدارة هذه المياه، أما مياه الصرف الصحي فلا يجمع منها إلا ما نسبته 60% يعالج منها 25% وما يعاد استخدامه منها هو 1% فقط للقطاع الزراعي، كما أنَّ مؤشرات الحصول على مياه

الاقتصادية التي تتعلق بمكافحة الفقر والبطالة وأخرى بيئية تتعلق بالمناخ والتصحر وأخرى بالحريات العامة وحقوق الإنسان وعدم التمييز؛ من خلال الشراكة والتعاون بين الدول والهيئات ذات المصلحة.

(1) فهي عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة، ورشادة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية، واتخاذ تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتكبير لآليات التغيير وضمان استمراره. أنظر: ميلود. ومسي: "التنمية المستدامة"، مرجع سابق.

(2) لكن رغم ذلك يعتبر جهد الأمم المتحدة المتعلق بالتنمية المستدامة هو جهد ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتمام إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة يمكن البناء عليه واستغلال مختلف مؤسسات الأمم المتحدة سيما منها السياسية والقانونية لحماية هذه القواعد التي تكفل للعالم بأسره شروط تحقق التنمية المستدامة.

(3) الأشوح. وليد: "التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، الجيزة، مؤسسة يسيطرون للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص3.

(4) فالأراضي الفلسطينية تعاني من تحديات عديدة تعيق تحقيق التنمية المستدامة فيها، للاستزادة حول هذا الأمر راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني: "تنمية من أجل الحرية"، القدس، خطة مساعدة للفترة 2012-2014، ص6.

الشرب والوصول إلى شبكات الصرف الصحي ليس بأحسن حال من سابقتها أضف إلى ذلك غياب مؤشرات حفظ البحار والموارد البحرية التي يشير واقع الحال إلى أنّ وضعها كارثي<sup>(1)</sup>؛ وهذا إن دلّ فإنما يدل على غياب الدور الحقيقي للتنمية المستدامة عن هذا القطاع ذا الحساسية بالواقع البيئي فسلامته تعني سلامة البيئة وعلته تعني علته ما يفقد التنمية المستدامة إلى حد ليس بسيط أحد أبعادها الأساسية في فلسطين.

أمّا على مستوى البعد الاقتصادي<sup>(2)</sup> فتشير معدلات البطالة التي بلغت نسبتها داخل فلسطين في عام 2018 ما يزيد عن 33% وهي بذلك تعتبر من المعدلات الأعلى على مستوى العالم، ومعدلات النمو السنوي للنااتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد التي بلغت نسبته عام 2018 سالب 1.3%<sup>(3)</sup>؛ إلى أنّ الاقتصاد الفلسطيني لا يرقى إلى درجة يمكن أن يكون داعم أساسي للتنمية المستدامة في فلسطين، فهو مازال يعتمد على المساعدات الدولية إلى جانب خضوعه لسطوة الاحتلال الصهيوني، كما أنّ السلطة الفلسطينية ومنذ أن جاءت عام 1993 لم تلتفت إلى الجانب الاقتصادي واقتصر عملها على تقديم الخدمات فقط، أمام هذا الواقع المرير لا يمكننا التحدث عن وجود بعد اقتصادي حقيقي للتنمية المستدامة في فلسطين<sup>(4)</sup>.

يعتبر البعد الاجتماعي أهم الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة كونه يتعلق بالمعيشة الفردية ومتطلباتها التي يطول الحديث عنها، لكننا سنقصر الحديث على أهم مؤشرات هذا البعد ألا وهو مؤشر الفقر الذي يؤثر إيجاباً وسلباً على مختلف مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، هذا على المستوى النظري أما البحث في المستوى التطبيقي فيحيلنا إلى الحالة المعيشية للفرد في المجتمع الفلسطيني التي تشهد تدهوراً كبيراً على مستوى الرفاه والتمتع بالحقوق الأساسية للإنسان التي كفلتها كافة الشرائع والمواثيق

(1) طعمه. أيسر ومساد. نغير: "رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين"، فلسطين، جامعة بير زيت-كلية الحقوق والإدارة العامة-مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، نيسان 2019، ص16-28.

(2) تستند التنمية المستدامة إلى علاقة متبادلة التعزيز ما بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية واستحداث العمالة، راجع في ذلك: مكتب العمل الدولي: "تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل العيش مستدامة"، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، نوفمبر 2005، وثيقة رقم: GB.294/ESP/2، ص1.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة 2020"، رام الله، نيسان 2020، ص88.

(4) فالصناعة المحلية لا تكاد تغطي جزءاً بسيطاً من احتياجات السكان لذلك يلجأ الفلسطينيون إلى الاستيراد، ولا يمكن أيضاً التحدث عن الاكتفاء الذاتي حتى في مجال الزراعة على الرغم من امتلاك الأيدي العاملة والأراضي الزراعية الشاسعة، أضف إلى ذلك تدمير مطار غزة ومنع انشاء ميناء تجاري وإغلاق متكرر للمعابر الحدودية فلا اقتصاد دون حرية تنقل البضائع والأفراد، في الاجمال يمكننا القول إنّ عديد التحديات تواجه الاقتصاد الفلسطيني لا يتسع المقام لذكرها لكن ما يمكننا التأكيد عليه أنّ غياب ملامح الاقتصاد الجيد يعتبر أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين.

الدولية؛ وذلك نتاجاً للحالة السياسية السيئة التي تشهدها الحياة العامة في فلسطين بفعل الاحتلال الصهيوني والانقسام السياسي الداخلي.

فعالماً يمثل القضاء على الفقر جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تم إقرارها في عام 2015 من قبل المجتمع الدولي الذي حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة للقضاء على الفقر، لكنّ الأخير يبدو مختلفاً في فلسطين، حيث تشير الاحصائيات إلى أنّ نسبة الفقر المدقع في فلسطين كانت في عام 2011 تمثل نسبة 12.9% وهو تاريخ ما قبل إعلان خطة التنمية المستدامة 2030 وأصبحت بعد هذا الإعلان وبالتحديد في عام 2017 تشكل نسبة 16.8%، ما يعني أنّ فلسطين بعيدة كل البعد عن خطط التنمية المستدامة<sup>(1)</sup>.

إجمالاً يرى الناظر إلى التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في فلسطين أنّها تعاني من وجود تحديات جمة يمكن القول بأنّها خاصة بالواقع الفلسطيني، فحالة الاحتلال المباشر لا تكاد تكون في أي دولة من دول العالم عدا فلسطين، كما أنّ الانقسام السياسي الداخلي زاد من حدة هذا التحدي، أضف إلى ذلك تقطيع أوصال الاتصال الجغرافي لدولة فلسطين، وإغلاق مجالها البري والبحري، ليكون في محصلة الأمر تعاقب الاحتلالات العسكرية عليها سبباً طويلاً المدى أضر كل الضرر بالتنمية المستدامة في فلسطين<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: مدى استجابة التشريعات الفلسطينية لمتطلبات التنمية المستدامة

يقع على عاتق الدول الانسجام مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذه التوجهات على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبّقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي، وهنا نشير أيضاً إلى أنّ تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي يحتاج إلى إرادة سياسية لدى الدولة واستعداد حقيقي لدى المجتمع والأفراد لإرادة الدولة وإن كانت ضرورية إلا أنّها وحدها غير كافية لإعمال التنمية المستدامة

(1) مكتب رئيس الوزراء-الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030: "تقرير العمل على تنفيذ أهداف

التنمية المستدامة للأعوام 2018-2019"، رام الله، نيسان 2020، ص10.

(2) ولقد تحدثت دراسة علمية حديثة عن واقع الاقتصاد الفلسطيني وقابلية للتنمية للاستزادة حول ذلك راجع: حمدان. بدر شحدة سعيد وأبو مدلل. يسمين مصطفى: "مجددات التنمية الاقتصادية في فلسطين واستدامتها مستقبلاً"، نابلس، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية-جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، 2008، ص6.

على النحو المطلوب<sup>(1)</sup>. تطبيقياً احتوت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المقررة من قبل الأمم المتحدة؛ مبادئ وقيم ترتبط بشكل أو بآخر بقدرة التشريعات الوطنية على موازنة البيئة التشريعية، وبناء أرضية تعتمد على مبادئ العدل والمساواة والشفافية؛ لتكون نبراس يضيء طريق الوصول إلى التنمية المستدامة، ما يؤكد أن التشريعات هي من أهم مقومات التنمية المستدامة التي يجب على الدول العمل على أن تكون في مستوى يخدم سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في هذا الصدد سنبين خلال هذا المطلب دور القانون بشقيه الدولي والوطني في تحقيق التنمية المستدامة (الفرع الأول)، ثم سنتناول بالبحث والتدقيق أهم فروع هذه الدراسة والذي يتعلق بالإشكال الأساسي لها وهو القصور التشريعي وأثره على التنمية المستدامة في فلسطين (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: دور القانون في تحقيق التنمية المستدامة.

يلعب القانون بشقيه الوطني والدولي دوراً مهماً في تسريع عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي من خلال عملية مدروسة تحافظ على البيئة وعلى حقوق الأجيال القادمة في استغلال الموارد الطبيعية والحصول على بيئة جيدة، كما يؤخذ بعين الاعتبار الاستغلال العادل للثروات الطبيعية، فالأخيرة ليست من حق الأجيال الحاضرة فقط، سنتعرف خلال هذا الفرع على تفاصيل أكثر تتعلق بهذا الدور الإيجابي والمهم الذي يؤديه القانون تجاه التنمية المستدامة<sup>(2)</sup>.

ينطوي العديد من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد ذات الصلة على التزامات قانونية سبق وأن أقرت بها الدول بموجب الأعراف الدولية السائدة وقانون المعاهدات<sup>(3)</sup>. كما ترتبط التنمية المستدامة بالقانون

(1) فقد تضع الدولة قوانين من أجل حماية البيئة وحينها قد يكون هناك استعداد لدى الأفراد لتحقيق هذه السياسة والالتزام بها وهنا نجد التنمية المستدامة طريقها للتحقق، وقد لا نجد لدى الأفراد استعداد لتحقيق هذه السياسية فيغلبوا مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة وهنا تتعثر التنمية المستدامة.

(2) إن سيادة القانون والتنمية أمران مترابطان بشكل وثيق يعزز كل منهما الآخر، فالنهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو تام، راجع في ذلك: الأمم المتحدة-سيادة القانون: "سيادة القانون والتنمية"، تقرير منشور على صفحة الأمم المتحدة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 15 أكتوبر 2020 من خلال الرابط: [./https://www.un.org/ruleoflaw/ar/rule-of-law-and-development](https://www.un.org/ruleoflaw/ar/rule-of-law-and-development/)

(3) اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2017 والجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو 2017 يمكن استخدامها لقياس مدى امتثال الدول للقانون الدولي حيث تلتقي مقاصد التنمية المستدامة مع الالتزامات القانونية الدولية اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2017 والجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو 2017 يمكن استخدامها لقياس مدى امتثال الدول للقانون الدولي، حيث تلتقي مقاصد التنمية المستدامة مع الالتزامات القانونية الدولية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: "القانون الدولي لحقوق الإنسان وخطة التنمية لعام 2030"، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2017 ص 2. راجع أيضاً حول ذلك: معهد الأبحاث التطبيقية: "الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان"، فلسطين، القدس، 2011، ص 1.

الدولي لحقوق الإنسان إرتباطاً وثيقاً، فهي ذات تماس بحقوق الإنسان الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان<sup>(1)</sup> والمتفحص لتلك الحقوق يجد أنّ جزءاً منها يعتبر أساساً ترتكز عليه التنمية المستدامة، كالحق في التنمية وجزءاً آخر يعتبر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة كالحق في العمل والتعليم وغيرها من حقوق الإنسان التي كفلها القانون بفرعيه الدولي والوطني<sup>(2)</sup>.

كما تتصل علاقة القانون الدولي العام بالتنمية المستدامة من خلال ارتباطها بقانون التنظيم الدولي، حيث تقوم الأمم المتحدة وهي الأساس العام للتنظيم الدولي بتنظيم ورعاية كافة الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة حول العالم، وإذا ما دققنا بشكل أعمق في هذه العلاقة نجد التنمية المستدامة قائمة على الحق في تقرير المصير وحق الدول في السيادة بوجه عام وحقها في السيادة على مواردها الطبيعية بوجه خاص؛ بالتالي يعتبر القانون الدولي المرجع الأساس للتنمية المستدامة في هذا الجانب المهم<sup>(3)</sup>.

نتيجة لتلك العلاقة التي تجمع التنمية المستدامة بالقانون الدولي نجد أعمال حقوق الإنسان للجميع هو هدف معلن لخطة عام 2030 التي يرى المختصون أنّ لها صفة الإلزامية القانونية، فهي ليس مجرد خطة طموح، بل جاءت لتعزز المسؤوليات القانونية المترتبة على الدول بموجب تصديقها على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لسنة 1966، بذلك تكون خطة 2030 جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي يجب أن تلتزم الدول بها وتنقلها من موضع الإلتزام إلى موضع الأعمال عبر إصدار التشريعات اللازمة لتنظيم تنفيذ هذه الخطة داخلها<sup>(4)</sup>.

من ذلك نستنتج أنّ التنمية المستدامة هي فكرة سهر عليها القانون الدولي؛ ونتيجة لإرتباط فروع القانون ببعضها البعض أصبحت التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي لدى دول العالم ذات النظم الديمقراطية، فقواعد القانون الداخلي تنظم علاقة الدولة بالأفراد وعلاقة الأفراد فيما بينهم، وحيث أنّ التنمية المستدامة تمثل جزءاً مهماً من علاقة الدولة بالأفراد وعلاقة الأفراد فيما بينهم، فإنّ من دور القواعد القانونية تنظيم هذه العلاقة لضمان فعالية أبعاد التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

(1) الشريعة الدولية لحقوق الإنسان هي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، والبروتوكولات الملحق بها.

(2) علم حقوق الإنسان هو فرع خاص من العلوم الاجتماعية يدرس العلاقات بين الأشخاص على أساس الكرامة البشرية، وضبط الحقوق والقدرات التي يكون مجموعها ضرورياً لنمو وازدهار شخصية كل كائن بشري، أنظر في ذلك: بن جحا. فريد: "كونية حقوق الإنسان"، تونس، الأطرش، الطبعة الأولى، 2013، ص 10.

(3) ذلك بمنحه الدول حقوق تساعد في تحقيق التنمية المستدامة وفرضه واجبات قادرة على ضبط الحالة التشاركية الدولية التي تتمخض عن جهود الدول في تحقيق التنمية المستدامة كون الأخيرة ذات بعد كوني قبل أن تكون ذات بعد وطني. خلدون. بن علي: "التنمية المستدامة في القانون الدولي"، الجزائر، مجلة السياسة العالمية، العدد 1، يونيو 2019، ص 91.

(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: القانون الدولي لحقوق الإنسان وخطة التنمية لعام 2030، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2017، ص 2.

رغم التطورات التي شهدتها الحالة التشريعية العربية<sup>(1)</sup> من أجل خلق بيئة قانونية تكفل ضمان الحقوق والالتزامات، فهي والتشريعات الفلسطينية لا تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد الفقهي والقانوني، فلا بد من تطوير هذه التشريعات من خلال العمل على تهيئة بيئة تشريعية ملائمة ومستقرة تهدف إلى تدعيم جهود الحكومات في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، ويمكن ذكر ما يجب أن تقوم به الدول من الناحية التشريعية فيما يلي:

- سنُّ تشريعاتٍ تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2030.
- تعديل النصوص التشريعية القائمة التي لا تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة المبرمجة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى يستطيع التشريع مواكبة العملية التنموية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.
- العمل على توحيد وانسجام التشريعات ذات الصلة في تحقيق التنمية المستدامة.
- متابعة المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من التشريع الوطني.

هذا الدور التشريعي يقع بالأساس على عاتق نواب الشعب في البرلمانات الذين يستطيعون من خلال مهامهم الدستورية ومكانتهم السياسية لعب دوراً مهماً في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر قيامهم بسنِّ التشريعات والمصادقة على الموازنة العامة وضمان المساءلة الفعالة تجاه واجبات الدولة وتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما أن من صلاحياتهم المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة لجعلها جزءاً لا يتجزأ من التشريع الوطني فيكتسب صفة الإلزامية التي تجبر الدولة ورعاياها على الأخذ بها وعدم مخالفتها<sup>(2)</sup>.

في هذا الصدد يجب أن تتكامل التشريعات في رؤية قانونية تُمكن السلطات العامة بمختلف مؤسساتها من رعاية وتنظيم أبعاد التنمية المستدامة ودفعها إلى الأمام من خلال تشريع قوانين تسهم في تحقيق أهدافها منها: **القوانين الاقتصادية** التي تتعلق بالاستثمار والنواتج المحلي لكل فرد والميزان التجاري في البضائع والخدمات، **القوانين البيئية** التي تهتم بالحفاظ على البيئة من استخدام المبيدات الزراعية والتلوث

(1) فعلى سبيل المثال تخضع حماية البيئة في تونس إلى ترسانة قانونية هامة تعكس من جهة، الإرادة السياسية والحريصة على معالجة القضايا المتعلقة بالتصرف في الموارد الطبيعية، ويؤكد من جهة أخرى التزام البلاد على الاستعمال الرشيد والمستدام لإرث أجيال المستقبل، لكنها رغم ذلك بحاجة إلى تشريعات قادرة على وضع كافة المتدخلين في قطاع التنمية المستدامة من حكومة وأفراد وقطاع خاص في مستوى التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في تونس سيما منها عدم مجارات التطور التقني العالمي في عديد المجالات.

(2) المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد: "دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، حقوق الطبع محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017.

البيئي وتحدد نسبة المحميات الطبيعية كما تعمل على حماية الغابات، القوانين الاجتماعية التي تهتم بأبرز القضايا الاجتماعية المتعلقة بالتنمية المستدامة<sup>(1)</sup>.

إجمالاً تحتاج التنمية المستدامة إلى قوانين شمولية تُسهم في تحقيق أهدافها وتنظيم أبعادها التنموية وهنا لا يكفي تشريع القوانين؛ فلا بد من تفعيلها والعمل بها، وأن يكون للمواطن دوراً في تطبيقها وأن تكون تلك القوانين رادعة لضمان حقوق الأجيال القادمة وفي ذات الوقت مشجعة للأجيال الحاضرة تدفعهم نحو التنمية.

### الفرع الثاني: أثر القصور التشريعي على التنمية المستدامة في فلسطين.

إنّ إعمال مفهوم التنمية المستدامة يتطلب وجود مؤسسات قانونية<sup>(2)</sup> مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لسنّ التشريعات ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع وتفعيلها للوصول إلى الهدف المنشود وتطبيق القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة، غير أنّ حقيقة وجود هذه المؤسسات في فلسطين وقيامها بدور التشريع والرقابة المنوط بها يعتبر التحدي الأساس الذي يواجه التنمية المستدامة في فلسطين وهذا ما سنوضحه خلال هذا الفرع الخاتم لهذه الدراسة<sup>(3)</sup>.

على مستوى القانون الدولي أعلنت دولة فلسطين التزامها بأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 منذ إقرارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ غالبية بنود تلك الأجندة تأتي انعكاساً للالتزامات الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان، حيث انضمت دولة فلسطين للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وعقب هذا الانضمام اصدر الرئيس في مايو 2014 قراراً بتشكيل لجنة وطنية دائمة لمتابعة انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية تترأسها وزارة الخارجية، انبثق عنها لجنة لمواصلة التشريعات الوطنية مع التزامات دولة فلسطين الدولية، تقوم هذه اللجنة حالياً بمراجعة عدد من التشريعات النافذة، ومشاريع قوانين وتشريعات، للتأكد من موافقتها مع التزامات دولة فلسطين الدولية.

(1) سيما منها ما تعلق بالأسرة ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وتوزيع الدخل ومعدلات البطالة ونسبة الأجر بين الإناث والذكور ونسبة السكان الحاصلين على خدمة الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي.

(2) يعد التشريع من أهم الآليات التي تضع أهداف التنمية في المسار الصحيح، فمن خلال دورة الضمانات التي يعطيها لإطلاق عمليات اقتصادية في بيئة آمنة بين أطراف المعادلة الاقتصادية سواء أكان للدولة أو المستثمر أو المصنع أو المنتج والمستهلك، وهو كفالة للحقوق والالتزامات المترتبة على تلك العمليات؛ يسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعتبر ركيزة أساسية في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ويعمل على تعزيز التنافسية الاقتصادية وتقوية مكانتها وحضورها إقليمياً ودولياً وزيادة حيوية البيئة الاستثمارية. ياسين. سعاد: " التشريعات العربية تحتاج المزيد لتؤثر في البيئة"، جريدة الوطن السعودية، 12 أكتوبر 2019.

(3) صفيان. بوفراش: " قصور دور المشرع الجزائري في خلق بيئة قانونية لمساهمة البلديات في تحقيق التنمية المستدامة"، الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزي وزو، العدد 1، 2019، ص 163.

أما على مستوى القانون الوطني فنجد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 قد وضع خطوطاً عريضة لا يستطيع أحد تجاوزها وفقاً لمبدأ سمو الدستور؛ منها ما تعلق بالتنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد أكد في المادة التاسعة منه على أن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم، وجاء في المادة الثانية والعشرون أن خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجزة والشيوخ وغيرها من الحالات الاجتماعية تنظم بقانون، كما أكدت المادة الرابعة والعشرين على حق التعليم والمادة الخامسة والعشرون على حق العمل.

تحت هذه الغايات التي وضعها القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 أقر رئيس السلطة الفلسطينية القانون رقم 6 لسنة 1995 بشأن تشجيع الاستثمار الذي ركز على جذب المستثمرين من الخارج من خلال الإعفاءات الضريبية، ولم يقدم حلول ناجعة لحل المشاكل الأساسية التي تواجه تنمية القطاع الخاص، ونتيجة للانتقادات التي طالته تم تعديله وإصدار القانون رقم 1 لسنة 1998 ليحل مكانه، كما جاءت بعض التشريعات لترعى جانب من التنمية المستدامة في فلسطين، في طليعة هذه التشريعات جاء قانون البيئة رقم 2 لسنة 1999<sup>(1)</sup>.

قد يبدو ما سبق أنه عمل تشريعي قويم يستهدف تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، لكن إذا ما تعمقنا البحث في التشريعات الفلسطينية نجد أن التشريع في فلسطين لم يشهد تطوراً ملحوظاً لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، حيث لم يعمل المجلس التشريعي على إصدار العديد من التشريعات الجديدة، ولا حتى تعديل بعض التشريعات القائمة من أجل تقوية الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير قدرته على توفير بنية استثمارية مستدامة لدعمه بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(2)</sup>. حيث يقوم النظام القانوني لدولة فلسطين على خليط من القوانين البريطانية والمصرية والأردنية والفلسطينية، وقد زاد هذا الخلط تعقيداً الحكم الفعلي في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي نتج عنه تعطيل الدور التشريعي للمجلس التشريعي الفلسطيني وإبداله بقرارات بقوانين صادرة عن الرئيس في الضفة الغربية لا

(1) خليل. عاصم وسالم. جميل: " القانون والتنمية في ظل تجربة السلطة الفلسطينية بعد أسلو"، مجلة الشريعة والقانون، العدد الأربعون، أكتوبر 2009، ص 389.

(2) في الأصل تعتبر السلطة التشريعية صاحب السلطة العليا في الدولة؛ قوامة على مصالح الأفراد وشؤونهم العليا سيما حقهم في التنمية المستدامة، وهنا نرى أن دور المجلس التشريعي الفلسطيني لا يقف عند إقرار التشريعات الراحية للتنمية المستدامة في فلسطين بل أنه يمتد إلى أبعد من ذلك فمن حق المجلس التشريعي الفلسطيني الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية عبر أدوات كان من المفترض أن تكون قائمة على أرض الواقع لولا تعطيل دور المجلس التشريعي على أثر عملية التناحر السياسي القائم بين قطبي الحياة السياسية في فلسطين.



تعترف بها الحكومة الفعلية بغزة وقوانين صادرة عن أعضاء المجلس التشريعي المنعقد في غزة دون الضفة الغربية لا تعترف بها الحكومة الفعلية بالضفة الغربية<sup>(1)</sup>.

يتسم الوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بغياب التنظيم والشفافية القانونية التي تزيد من الأعباء والمخاطر المفروضة على قطاعات التنمية المستدامة، فحالة الازدواجية القانونية في شطري الوطن وحالة غياب دور المجلس التشريعي منذ ما يزيد عن ثلاثة عشر سنة بفعل الانقسام السياسي الذي عزز الانقسام الجغرافي والتفرد في اتخاذ القرار السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة جميعها عوامل مباشرة جعلت من التشريعات القانونية أعظم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بدل من أن تكون الرافع الأساس لها<sup>(2)</sup>.

في ذلك لا يمكن النظر إلى السياسة التشريعية المتعلقة بالتنمية المستدامة كسياسة قائمة بذاتها، فهي ليس بمعزل عن الحالة السياسية للدولة ومدى الديمقراطية داخلها، فلا يمكن فصلها عن سياسات الحكم الرشيد وسيادة القانون وكفاءة القضاء ونزاهته، كما أنه على الرغم من أن الدولة هي المُكَلَّف الرئيس بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها في ذات الوقت تحتاج العون من المنظمات غير الحكومية؛ سيما منها المتخصصة في أبعاد التنمية المستدامة، كما لا يمكنها الاستغناء عن دور الوعي العام الذي يتأتى برأي عام مُستتيرٍ تسبقه ثقافة عامة وغرسٍ لقيم تعزز مفهوم التنمية المستدامة في المجتمع؛ غير أن الشعب الفلسطيني قد انهكت ممارسات الاحتلال وفساد النظام السياسي بكافة أركانه، الأمر الذي يُشكل نقصاً في إجمال الأدوار الرامية لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

عندما تشير كل المعطيات القانونية إلى الدور المهم الذي يقوم القانون تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وفي المقابل تشير المعطيات الواقعية إلى أن هذا الدور اعتراه وهناً، بحيث أصبح غير قادرٍ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؛ ندرك أن الظروف القانونية والسياسية في فلسطين

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "دولة فلسطين عدالة النوع الاجتماعي والقانون"، جميع حقوق النشر محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018، ص10.

(2) نرى أن الشعب الفلسطيني قد استبشر خيراً بمجيء السلطة عام 1994 وتوليها الحكم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لكن واقع الحال يشير إلى عدم قيام هذه السلطة بمسؤوليتها على الوجه المأمول تجاه عديد القضايا الهامة المتعلقة بمصير الشعب الفلسطيني؛ سيما منها التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي، وذلك نظراً لظروف خارجية في مقدمتها حالة الاحتلال المباشر وظروف داخلية أبرزها غياب الديمقراطية عن نظام الحكم، فمصير الشعب الفلسطيني يتعلق بإرادة أفراد وأحزاب تشير ظروف الواقع أنهم ليس عليهم تغليب المصلحة العامة على مصالحهم الخاصة فأودى ذلك بالمصلحة العامة إلى الهاوية، وهذا يرجع إلى تغييب الدستور والقوانين العادية إلى حد ما عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع الفلسطيني، فغالب التصرفات الصادرة عن طرفي الحكم في فلسطين الذين تغيب عنهم الشرعية الدستورية هي تصرفات مخالفة للقانون والشرائع الدولية، ما يتطلب منا العودة إلى الدستور والقوانين وإصلاحها وإصدار قوانين جديدة تواكب متطلبات المجتمع الفلسطيني والتطورات العالمية سيما منها ما تعلق بالتنمية المستدامة.

كانت سبباً في تعطيل هذا الدور المهم. فحالة ألا مشروعية التي تعتري أجهزة الدولة كافة في فلسطين؛ أفضت إلى حالة التسبب القانوني وخروج تصرفات الدولة عن مسار المشروعية القانونية.

### النتائج والتوصيات

ختاماً لهذه الدراسة استنتج الباحث خلال تناوله وتمحيصه لموضوعاتها المتعددة في سبيل إيجاد حلاً لإشكالاتها الرئيس مجموعة من النتائج والتوصيات سوف يبرز أهمها فيما يلي من النقاط:

#### أولاً: النتائج.

- يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الراقية التي تحمل في طياتها عديد الأفكار والنشاطات المعززة لرقى البشرية ورفعتها.
- اهتم القانون بشقيه الدولي والوطني بأبعاد التنمية المستدامة وعمل على تأطيرها من خلال الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.
- يؤدي القانون دوراً مهماً في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها، فالقانون الدولي يلزم الدولة بذلك أمام المجتمع الدولي، والقانون الوطني يلزم الدولة بذلك تجاه أفرادها.
- يواجه التنمية المستدامة في فلسطين عديد التحديات منها الاقتصادية والاجتماعية لكن يبقى التحدي السياسي أخطرهما على الإطلاق، لذلك هي في فلسطين ليس على المستوى المأمول.
- تعتبر التحديات القانونية من أعظم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك بالنظر إلى غياب دورها المأمول في تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها.

#### ثانياً: التوصيات.

- ضرورة إدراك الحكام والعامّة الدور المهم الذي تؤديه التشريعات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها السامية.
- العمل على إصدار تشريعات شاملة متناسقة تؤطر أبعاد التنمية المستدامة في فلسطين، وتساهم في تحقيق الأخيرة لأهدافها المشرعة من قبل الأمم المتحدة.
- إعادة توجيه مسار الحكم في فلسطين؛ ليصبح متوائماً مع الصالح العام والمبادئ الدستورية العليا، كي نستطيع بناء نظام قانوني داخلي قادر على مجارات التطور التتموي الذي يشهده العالم وتلبية المتطلبات القانونية التي فرضتها الالتزامات الدولية الناتجة عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية.

## المراجع

- أبو النصر. مدحت ومحمد. ياسمين مدحت: " التنمية المستدامة-مفهومها-أبعادها-مؤشراتها"، القاهرة، الجمهورية العربية للنشر، الطبعة الأولى، 2017.
- أبو زنت. ماجدة وغنيم. عثمان: " التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، عمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص19-ص32.
- أحمد. ضرار الماضي العبيد: "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، السودان، معهد إسلام العرفة - جامعة الجزيرة، د.ت، د. ن.
- الأشوح. وليد: "التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، الجيزة، مؤسسة يسيطرون للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
- الأمم المتحدة-وسيادة القانون: "سيادة القانون والتنمية"، تقرير منشور على صفحة الأمم المتحدة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 15 أكتوبر 2020 من خلال الرابط: <https://www.un.org/ruleoflaw/ar/rule-of-law-and-development>.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "دولة فلسطين عدالة النوع الاجتماعي والقانون"، جميع حقوق النشر محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني: "تنمية من أجل الحرية"، القدس، خطة مساعدة للفترة 2012-2014.
- بن جحا. فريد: "كونية حقوق الإنسان"، تونس، الأطرش، الطبعة الأولى، 2013، ص10.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة 2020"، رام الله، نيسان 2020.
- حمدان. بدر شحدة سعيد وأبو مدلل. يسمين مصطفى: "مجددات التنمية الاقتصادية في فلسطين واستدامتها مستقبلاً"، نابلس، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية-جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، 2008.
- خلدون. بن علي: "التنمية المستدامة في القانون الدولي"، الجزائر، مجلة السياسة العالمية، العدد 1، يونيو 2019، ص73-97.
- خليل. عاصم وسالم. جميل: "القانون والتنمية في ظل تجربة السلطة الفلسطينية بعد أسلو"، مجلة الشريعة والقانون، العدد الأربعون، أكتوبر 2009، ص359-ص420.
- شيلي. إلهام وقيرة. خالد وبونمري. رابح: أبعاد التنمية المستدامة وآليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية"، الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، عدد2، ديسمبر 2019، ص100-119.

- صفيان. بوفراش: " قصور دور المشرع الجزائري في خلق بيئة قانونية لمساهمة البلديات في تحقيق التنمية المستدامة"، الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزي وزو، العدد 1، 2019، ص160-ص182.
- طعمه. أيسر ومسار. نفير: "رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين"، فلسطين، جامعة بير زيت-كلية الحقوق والإدارة العامة-مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، نيسان 2019، ص16-28.
- كمال. فراحتية: "التنمية المستدامة"، الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، سبتمبر 2018، ص277-298.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: "القانون الدولي لحقوق الإنسان وخطة التنمية لعام 2030"، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2017.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي-الأمم المتحدة: "مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآثاره على اللجنة التحضيرية" 30 نوفمبر 2002، وثيقة تحمل الرقم: E/CN.3/2003/33
- مسعودي. محمد ومسعودي. علي وإبراهيم. قعيد: "العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة"، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص201-210.
- معهد الأبحاث التطبيقية: "الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان"، فلسطين، القدس، 2011.
- مكتب العمل الدولي: "تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل العيش مستدامة"، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، نوفمبر 2005، وثيقة رقم: GB.294/ESP/2، ص1.
- مكتب رئيس الوزراء-الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030: "تقرير العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأعوام 2018-2019"، رام الله، نيسان 2020.
- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد: "دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، حقوق الطبع محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017.
- ميلود. ومسعي: "التنمية المستدامة"، مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 122، مارس 2020.
- النور. آدم عز الدين: "التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، دون ناشر، 2011.
- ياسين. سعاد: "التشريعات العربية تحتاج المزيد لتؤثر في البيئة"، جريدة الوطن السعودية، 12 أكتوبر 2019.